



تقييم الطبقة الوسطى في الأردن - اتجاهات الدخل والإنفاق 2008

تقييم الطبقة الوسطى في الأردن - اتجاهات الدخل والإنفاق 2008¹

ملخص تنفيذي

ركز كتاب التكاليف السامي للحكومة في الأردن على أهمية الطبقة الوسطى باعتبارها قوة إصلاحية تحقق الاستقرار في المجتمع. وتعتبر مصدراً للعمالة الماهرة والقوة الشرائية التي تحفز وتدفع الاقتصاد. كذلك فإن هذه الفئة هي التي تفرز المبدعين والمغامرين وتقدم الأفكار الجديدة. وتضم الطبقة الوسطى الأفراد القادرين على إنشاء المشاريع الجديدة والمساهمة في الأنشطة الاجتماعية والثقافية والسياسية اللازمة للتنمية الاقتصادية والسياسية. ويجادل صناع القرار والأكاديميون على حد سواء أن الطبقة الوسطى تقلصت أو تعرضت لضغوط كبيرة على مدى العقدين الماضيين، إلا أنه ليس هناك اتفاق عام حول كيفية تعريف الطبقة الوسطى وما هي مواصفات تلك الطبقة التي نتحدث عنها. وتسعى هذه الورقة إلى تأطير الحوار من خلال تحديد فئات معينة في المجتمع ينطبق عليها وصف الطبقة الوسطى² ومن ثم تحليل مواصفات هذه الطبقة وسلوكها من مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالاستناد إلى البيانات المتاحة وتعريف مناحي النقص لغايات تعميق فهم هذه الطبقة وتحديد السياسات التي يمكن أن تساعد مستقبلاً.

ولغايات تحديد الطبقة الوسطى، تتبع هذه الورقة منهجية تعرف الطبقة الوسطى في الأردن بأنها الأفراد الذين نصيبيهم من الإنفاق السنوي كان على الأقل أعلى بضعفين ولكن ليس أكثر من أربعة أضعاف خط الفقر². وهذه المنهجية عالمية وتم استخدامها في العديد من دول العالم ومن قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وهي منهجية تناسب وضع الأردن حيث أنها تعتمد على خط الفقر الذي أعلنته دائرة الإحصاءات العامة، وهي بذلك تبني على البيانات الإحصائية المعتمدة، كذلك تمنح هذه المنهجية مرونة في البحث وتكييف المؤشر بما يتناسب مع الدولة المعنية، وفي حالة الأردن تم الاستعانة بعدد من الخبراء من خلال ورشات عمل متخصصة تم عقدها لتلك الغاية قبل التوافق على تعريف الطبقة الوسطى، وتمت مراجعة الأدبيات العالمية ومؤشرات أخرى معتمدة عالمياً لتعريف الطبقة الوسطى قبل تحديد الطبقة الوسطى الذي تم اعتماده لغايات التحليل.

والهدف العام لهذه الورقة هو تقديم المعلومات والبيانات من أجل صياغة سياسات تهدف إلى توسيع الطبقة الوسطى وحمايتها من الانكماش في الأردن. ويقدم هذا التحليل صورة عن وضع الطبقة الوسطى لعام 2008، وهو العام الذي نفذت فيه دائرة الإحصاءات العامة أحدث مسح لنفقات ودخل الأسرة، وسوف يتم تكرار هذه الجهود باستخدام نتائج مسح نفقات ودخل الأسرة لعام 2010 لدائرة الإحصاءات العامة والذي يتم تنفيذه حالياً وسيتم الانتهاء منه في الربع الأول من العام 2011.

وفي برنامجها التنفيذي لعام 2010، حددت الحكومة الأردنية هدف "توسيع الطبقة الوسطى وتمكين وحماية الفقراء" باعتباره أحد أولوياتها السبع. ومن هذا المنطلق عملت وحدة السياسات الاجتماعية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي على تقديم ورقة السياسات هذه حول "تقييم الطبقة الوسطى (2008)".

النتائج الرئيسية

● وفقاً للمنهجية المبينة أعلاه، فإنه في عام 2008 (باستخدام عام 2006 كسنة الأساس)، كانت الطبقة الوسطى تشكل 41.1 في المائة من السكان. وكانوا يجنون ما نسبته 37.5 في المائة من إجمالي الدخل وينفقون 42.8 في المائة من إجمالي النفقات. وتتميز بما يلي:

- يشكل العاملون في القطاعات التعليمية والصحية والخدمات المالية النسبة الأكبر من هذه الفئة.
- يشكل الجامعيون من أرباب أسر الطبقة الوسطى ما نسبته 47.6 في المائة.
- يقدر حجم الأسرة في الطبقة الوسطى 4.5 أفراد مقارنة بالمعيار الوطني من 5.7.
- يمتلك ما نسبته 76 في المائة من أسر الطبقة الوسطى منازلهم.

تم إعداد الدراسة من قبل ياسمين طَبَّاع- محللة السياسات الاجتماعية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالتعاون مع مديرية المسوح الأسرية في دائرة الإحصاءات العامة ومديرية السياسات والإستراتيجيات في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، كما تم التشاور مع عدد من الخبراء والمختصين بخصوص مفهوم الطبقة الوسطى وذلك من خلال عقد عدد من ورشات العمل لهذه الغاية.

²خط الفقر كما حددته دائرة الإحصاءات العامة وفقاً لمسح الدخل ونفقات الأسرة للعام 2008.

- يتركز العاملون من الطبقة الوسطى في قطاع التمويل (التأمين والوساطة المالية مثل البنوك والشراء بالقروض وسمسرة الأسهم)، وقطاع العقارات والأعمال التجارية (مثل الدعاية، والمحاسبة، والاستشارات، والقانون، وتكنولوجيا المعلومات وأنشطة بحوث الشركات)، والصحة (الطب وطب الأسنان والمستشفيات والعيادات بالإضافة إلى الطب البيطري) و العمل الاجتماعي (الأنشطة المرتبطة بالجمعيات الخيرية ودور الرعاية الاجتماعية من القطاعين العام والخاص)، و قطاع النقل والاتصالات والتخزين والأنشطة المرتبطة بالنقل الجوي والبحري، ومناولة البضائع، والتخزين والمستودعات).
- وبشكل عام، وتعزيزا للنتائج التي تم التوصل إليها وفقا لمنهجية الدراسة، فإن البيانات التالية على مستوى المملكة تشير الى ما يلي:
 - يشكل المهنيون الذين يعملون بأجر 34 في المائة من قوة العمل العاملة في الاردن.
 - تمتلك 67 في المائة من الأسر الأردنية منازلها.
 - تملك 40 في المائة من الأسر الأردنية سيارة خاصة.
 - 46.6 في المائة من الأردنيين مشمولين بالضمان الاجتماعي.
 - 86 في المائة من الأردنيين مشمولين بالتأمين الصحي.
- الطبقات الوسطى ظاهرة حضرية نسبيا وشكلت الأسر من الطبقة الوسطى 32.2 في المائة من الأسر الحضرية، و 22.2 في المائة من الأسر الريفية.
- تتميز أسر الطبقة الوسطى بأقل متوسط حجم للأسرة، اذ يبلغ متوسط حجم أسرتها 4.5 أفراد مقارنة بالمتوسط العام 5.7 أفراد للعام 2008؛ مما يؤكد وجود علاقة عكسية مباشرة فيما بين حجم الأسرة والثروة التي تملكها. فالأفقر هم أكثر انجابا، حيث يبلغ متوسط حجم الأسر الفقيرة 7.1 أفراد مقارنة ب 3.9 أفراد للأسر الغنية.
- كانت نسبة 46.2 في المائة من أرباب الأسر الحاصلين على درجة البكالوريوس تنتمي إلى الطبقة الوسطى عام 2008، في حين كانت نسبة 22.7 في المائة تنتمي إلى الطبقة الغنية. وشكل الحاصلون على درجة الماجستير من الطبقة الوسطى ما نسبته 51.4 في المائة، في حين بلغت نسبة الحاصلين على درجة الماجستير من الطبقة الغنية 26.4 في المائة. وكانت نسبة حملة شهادة الدكتوراه من الطبقة الوسطى تبلغ 45.3 في المائة، في حين كان 49.5 في المائة من حملة الدكتوراه من الطبقة الغنية. وتجدر الإشارة إلى أن 31 في المائة من الحاصلين على درجة البكالوريوس دون الطبقة الوسطى أو الطبقة الغنية مقابل 22.2 في المائة من حملة الماجستير و 5.2 في المائة من حملة الدكتوراه.
- شكلت الأسر من الطبقة الوسطى 39 في المائة من جميع الأسر التي تترأسها امرأة في الأردن عام 2008. وترتبط الأسر التي تترأسها امرأة ارتباطا وثيقا بترديد ثروة الأسر بسبب هجرة الذكور سعيا وراء وظائف أعلى أجرا في الخارج والتحويلات النقدية التي تتبع ذلك.
- 46.9 في المائة من المهنيين المتخصصين في سوق العمل الأردني هم من الطبقة الوسطى، و حوالي 19.8 في المائة منهم تعود للطبقة الأغنى بعدها مباشرة.
- تعمل الطبقات الوسطى في بعض أكبر القطاعات في الأردن من حيث العمالة مثل الصحة والعمل الاجتماعي والتعليم والإدارة العامة والدفاع.

- هناك طبقة وسطى صاعدة تعمل في قطاعات تقليدية مثل تجارة الجملة والتجزئة، والتمويل، وقطاعات جديدة نسبياً مثل النقل والاتصالات، والعقارات والأعمال التجارية. وتعتبر قطاعات التمويل والعقارات والاتصالات بين القطاعات الأعلى أجراً في الأردن. وتشكل العمالة في هذه القطاعات نسبة صغيرة من إجمالي العمالة ولكنها أظهرت معدلات نمو مرتفعة.
- الطبقة الوسطى العليا والطبقة الغنية هما الأكثر اعتماداً على العمالة الذاتية (فئة العاملون لحسابهم الخاص)، بنسبة 25.1 في المائة من إجمالي الدخل، وهما الأقل اعتماداً على الدخل من الأجور، حيث تشكل الأجور نسبة 36.2 في المائة من إجمالي الدخل.
- على العكس من ذلك، تظهر الطبقة الوسطى الدنيا والفئة تحت الطبقة الوسطى الاعتماد الأكبر على الدخل من الأجور، بنسبة 50.5 في المائة و 53.1 في المائة على التوالي.
- شكلت الأصول ما نسبته 0.5 في المائة فقط من إجمالي الدخل المسجل عام 2008. ومن حيث ملكية الأصول، وتبين أنه باستثناء ملكية المنازل، تملك نسبة ضئيلة جداً من السكان أصول مثل العقارات والأراضي والأسهم والودائع والسندات. ويبرز ذلك افتقار هذه الأسر إلى مصادر تمويل إضافية يمكن للأفراد اللجوء إليها في أوقات الأزمات الاقتصادية.
- شكل إنفاق الأسر من الطبقة الوسطى على الطعام 37.8 في المائة من إجمالي النفقات في عام 2008، في حين كانت المصاريف المنزلية تشكل 17.6 في المائة وبلغت نسبة الإنفاق على النقل والاتصالات 9.81 في المائة.
- هناك تباينات كبيرة في الإنفاق على التعليم، من الناحيتين النسبية والمطلقة. أنفقت أثرى شريحة من السكان حوالي ضعفي المبلغ الذي أنفقته من الطبقة الوسطى وأكثر بأربعة عشر ضعفاً تقريباً من المبلغ أنفقته شرائح السكان الأكثر فقراً.

توصيات السياسة

من أجل تحقيق الحراك الاجتماعي الايجابي نحو الأفضل، هناك حاجة إلى عدد من تدابير السياسة المطلوبة. ومن المعروف أن توسيع نطاق العمالة وزيادة الأنشطة التي تولد الدخل هو المحرك الرئيسي والأكثر استدامة لتوسيع وحماية الطبقة الوسطى. ولتحقيق ذلك، يجب أخذ خطوات جادة لزيادة السكان النشيطون اقتصادياً، وخاصة بين الاناث (فنسبة النشيطات 14.9% فقط).³ كذلك يعتبر تأمين الوصول الى الائتمان أحد العناصر المهمة لتوسيع هذه الشرائح.

وتظهر النتائج الرئيسية لهذا التقرير أن القطاع الخاص يلعب دوراً متزايداً في إيجاد فرص عمل تتطلب مهارات وبأجور تسهم في تحقيق أسلوب حياة الطبقة الوسطى. ويعكس هذا تحولاً بعيداً عن الطبقة الوسطى التقليدية التي كانت مكونة من موظفي الخدمة المدنية، وبعيداً عن الدعوة لزيادة وظائف وأجور ومنافع القطاع العام. فإن التحدي يتمثل بتعزيز نمو القطاع الخاص من حيث العمالة وتشجيع إيجاد ظروف عمل مماثلة (من حيث الأجور والمنافع والأمن الوظيفي) لتلك الموجودة في القطاع العام.

1. بعد أن تبين أن الطبقة الوسطى الدنيا والفئة دون الطبقة الوسطى هما الأكثر اعتماداً على الأجور، فلا بد من التشديد على أن زيادة مشاركة القوى العاملة في أوساط هذه الفئة أمر ضروري لتحقيق الاستقرار المالي.
2. تجدر الإشارة إلى أن القروض والأنشطة التي تشجع المشاريع الصغيرة والمتوسطة يجب أن تستهدف الأفراد في الطبقة الوسطى. وبالنظر إلى مصادر الدخل، نجد أن هذه الفئة زادت اعتمادها على العاملون لحسابهم الخاص بين الأعوام 2002 و 2008. ومن المعروف أن هذه الفئة مؤهلة من حيث التعليم والمهارات لإدارة مشاريع ناجحة.

³لمزيد من التفصيل، يرجى الرجوع الى ورقة سياسات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، باسمين طباع، "مشاركة المرأة في قوة العمل في الأردن"

3. من حيث النمو القطاعي لإيجاد فرص عمل للطبقة الوسطى، لوحظ أن قطاعات التمويل والعقارات والأعمال التجارية، والصحة والعمل الاجتماعي الذي يشمل العاملون في قطاعات الإرشاد ومنظمات المجتمع المدني وموظفي الخدمات الاجتماعية، توظف عددا كبيرا من أرباب الأسر من الطبقة الوسطى. وأظهرت هذه القطاعات أيضا معدل نمو مرتفع من حيث العمالة ولكن حجمها ما زال صغيراً من إجمالي العمالة. وستسمح السياسات التي تمكن هذه القطاعات من النمو من حيث إجمالي العمالة بإيجاد المزيد من الوظائف للطبقات الوسطى والمساهمة في نمو هذه الطبقة.
4. في ضوء التباينات التي وجدت في الإنفاق على التعليم عبر المجموعات العشرية، حيث تعتمد الغالبية العظمى على التعليم الحكومي، نجد أن تعزيز نوعية التعليم الحكومي مهم للغاية. وسيكون التعليم ذو النوعية الجيدة والتدريب على كافة مستوياته والذي يوفر مهارات قابلة للنقل ذات صلة بسوق العمل ضروري للخريجين لتولي وظائف ومهن تحقق مداخيل تؤهلهم للحفاظ على وضعهم في الطبقة الوسطى أو تتيح الدخول إلى الطبقة الوسطى.
5. ظهرت عدة قضايا تتعلق بتوافر البيانات ذات الصلة بتحديد الطبقة الوسطى خلال إجراء هذا البحث، حيث تبين ضرورة فصل قطاع النقل عن قطاع الاتصالات في الحسابات القومية، وإدراج مسائل تتعلق بتكلفة التأمين الصحي والإنفاق على الصحة، الإنفاق على التعليم بشكل مفصل، والإنفاق على الأطفال بشكل خاص وتحديد ما إذا كان التعليم في مدارس خاصة أو عامة، ومجموعة مسائل تتعلق بالمعيل الرئيسي للأسرة بغض النظر عن سلطة اتخاذ القرار التي يملكونها، وعدد العاملين في الأسرة بما فيه الزوجة والأولاد، وهذه قضايا ستأخذها بالحسبان الجولة الجديدة من مسح نفقات ودخل الأسرة الذي تجريه دائرة الإحصاءات العامة.
6. كذلك برزت هناك حاجة لتوفير معلومات تتعلق بقدرة الطبقة الوسطى على الوصول إلى الائتمان، ومدى الاعتماد على المديونية لتمويل النفقات الاستهلاكية. وهذه معلومات ستكون مفيدة لغايات تأسيس مرجعية لتقييم الملاءة الائتمانية (Credit Bureau).
7. ومن الممكن أن يتم تكرار هذا البحث عن الطبقة الوسطى على مستوى المحافظات باستخدام معايير خط الفقر الخاصة بكل محافظة. وهو ما يعني توفير تفاصيل حول ظروف المعيشة والطبقة الوسطى في كل محافظة.
8. تؤسس هذه الورقة الأرضية والخلفية الإحصائية لمزيد من البحث للطبقة الوسطى بما يساعد على توجيه السياسات الحكومية لتعزيز أوضاع تلك الطبقة، ومن أجل تعميق معرفتنا لهذه الطبقة، توصي الدراسة إجراء المزيد من البحوث حول نظرة الفئات المختلفة إلى أوضاعها والبحث في المنظومة القيمية لفئات الدخل المختلفة.



جدول المحتويات

6	مقدمة
6	المنهجية
9	تحليل البيانات
9	لمحة عن الأسر من الطبقة الوسطى
16	مصادر الدخل المتغيرة
19	أنماط إنفاق الأسر
21	الملحق 1- استعراض المنشورات حول هذا الموضوع: قياس الطبقة الوسطى
23	الملحق 2- المراجع وقراءات أخرى

مقدمة

ركز الخطاب السياسي في الأردن على أهمية الطبقة الوسطى باعتبارها قوة إصلاحية تحقق الاستقرار في المجتمع. وتعتبر مصدرا للعمالة الماهرة والقوة الشرائية التي تحفز وتدفع الاقتصاد. كذلك فإن هذه الفئة هي التي تفرز المبدعين والمغامرين وتقدم الأفكار الجديدة. وتضم الطبقة الوسطى الأفراد القادرين على إنشاء المشاريع الجديدة والمساهمة في الأنشطة الاجتماعية والثقافية والسياسية اللازمة للتنمية الاقتصادية والسياسية. ويجادل السياسيون والأكاديميون على حد سواء أن الطبقة الوسطى تقلصت أو تعرضت لضغوط كبيرة على مدى العقدين الماضيين، إلا أنه ليس هناك اتفاق عام حول كيفية تعريف الطبقة الوسطى.

وعموماً، حين يتم التفكير بالطبقة الوسطى، يتبادر إلى الذهن الأمن المالي، ومستويات المعيشة المعقولة، والحصول على نوعية جيدة من الرعاية الصحية والتعليم، والقدرة على بناء مستقبل مشرق للجيل المقبل من خلال توفير الفرص الاقتصادية والثقافية والتعليمية المناسبة. وفي الأردن كان لسياسات الدولة عموماً دوراً في توسيع هذه الطبقة من خلال:

- توفير فرص الحصول على التعليم الأساسي والجامعي أو المهني لمختلف فئات السكان وفي مختلف المناطق الجغرافية
- توفير فرص العمل التي تتطلب عمالة ماهرة.
- تأمين الدخل الذي يتيح فرصة الحصول على سكن جيد ويغطي نفقات المعيشة الأساسية.
- تأمين خدمات شاملة وعالية الجودة بأسعار معقولة مثل الرعاية الصحية وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي.
- توفير الأصول المالية التي تضمن الأمن المالي في ضوء الصعوبات الاقتصادية غير المتوقعة بما يسمح للطبقة الوسطى مقاومة الأزمات والحفاظ على نمط معين من المعيشة.
- تشجيع العمل الجماعي والقوة التفاوضية بين النقابات العمالية والجمعيات المهنية من أجل زيادة الأجور وتحسين ظروف العمل.

وفي الأردن تحديداً، توسعت الطبقات الوسطى نتيجة للنمو الاقتصادي في السبعينيات والثمانينيات، وارتفاع معدلات التعليم، وتوسيع نطاق التوظيف في القطاع العام، والاقتصاد الموجه نحو الخدمات، والهجرة إلى الخليج. وتم تفسير تغيير بعض الظروف التي أتاحت توسع الطبقة الوسطى في الأردن خلال بعض المراحل إلى جملة من الأسباب أهمها: الأزمة الاقتصادية للأعوام 1988-1989، وبرنامج التكيف الهيكلي اللاحق، والتغييرات المترتبة على ذلك في العقد الاجتماعي.⁴

وفي برنامجها التنفيذي لعام 2010، حددت الحكومة الأردنية هدف "توسيع الطبقة الوسطى وتمكين وحماية الفقراء" باعتباره أحد أولوياتها السبع. ومن هذا المنطلق عملت وحدة السياسات الاجتماعية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع وزارة التخطيط على تقييم ورقة السياسات هذه حول "تقييم الطبقة الوسطى (2008)".

المنهجية

قامت الدراسة بدراسة الخصائص الأساسية للطبقات الوسطى من خلال اتباع منهج النمط الاستهلاكي والمستوى التعليمي وملكية الأصول الانتاجية وغيرها من المؤشرات التي يمكن الاستدلال بها لتوصيف الطبقة الوسطى من حيث نمط المعيشة، وفي مرحلة لاحقة تم الاعتماد على البيانات المقدمة من مسح نفقات ودخل الأسرة لعام 2008 لدائرة الإحصاءات العامة. والمسح تمثيلي على المستوى الوطني حيث يغطي جميع المحافظات الاثنا عشر في الأردن ويتم إجرائه على مستوى الأفضية. ويتبع المسح منهجية استخدام عينة طبقية عنقودية تم اختيارها على مرحلتين.⁵

وباستخدام هذه البيانات، ستركز الورقة على أولئك الذين تم تحديدهم بأنهم المجموعات العشرية للطبقة الوسطى وترسم لمحة اجتماعية واقتصادية عن خصائصها وديناميكيات دخلها وإنفاقها.

ومن أجل تحديد الأسر في الطبقات الوسطى، تم استخدام البيانات الناتجة عن مسح نفقات ودخل الأسرة لدائرة الإحصاءات العامة لتحديد نطاق الإنفاق الفردي للطبقات الوسطى. وهناك عدة طرق لقياس الطبقة الوسطى (يرجى الرجوع إلى الملحق 1 لاستعراض مفصل

⁴ إبراهيم سيف وياسمين طبّاع (2008) "النمو الاقتصادي، توزيع الدخل والطبقة الوسطى في الأردن (2002-2006)", أوراق مركز الدراسات الاستراتيجية، مركز الدراسات الاستراتيجية-الجامعة الأردنية.

⁵ للحصول على المزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع http://www.dos.gov.jo/sdb_ec/sdb_ec_e/index.htm. جميع البيانات في البحث مأخوذة من هذا المسح ما لم يتم الإشارة إلى خلاف ذلك.

للمنشورات حول هذا الموضوع). ولأغراض هذا الورقة، تم اعتبار الأسر من الطبقة الوسطى إذا كان إنفاقها الفردي السنوي على الأقل أعلى بضعفين ولكن ليس أكثر من أربعة أضعاف خط الفقر⁶ العام⁷.

وقد تم استكمال التعريف الكمي للطبقة الوسطى بمجموعة من المؤشرات الوصفية التي يمكن من خلالها التوصل الى مؤشرات حول حجم الطبقة المتوسطة ونمط استهلاكها وقدرتها على التكيف مع المستجدات الاقتصادية من خلال ملكيتها لوسائل الانتاج ومصادر الدخل المختلفة. وكما ذكر في المقدمة، فإن الوظائف الآمنة التي تتطلب مهارات و ملكية المنازل بالإضافة إلى التأمين الصحي والضمان الاجتماعي هي بعض السمات الأكثر شيوعا للطبقة الوسطى التي تعمل لضمان أمنها المالي. وقد وجدت البحوث حول هذه المؤشرات أنه في الأردن عام 2008:

- أ. يشكل المهنيون المتخصصون العاملون بأجر 34 في المائة من إجمالي قوة العمل العاملة في الأردن.⁸ ومعظم المتخصصون في الأردن هم ممن ينتسبون للنقابات المهنية. فالنقابات المهنية في الأردن هي الأكثر فعالية في الحراك المدني، حيث ينخرطون باتفاقيات المساومة الجماعية، وحماية حقوق العمال لأعضائها. وتاريخيا، الطبقة الوسطى هم جزء اساس من هذا الحراك النقابي، لذا يمكن توقع مثل هذا النمط من الانخراط والتفاعل، خاصة الفئة المتعلمة والمتخصصة منها.
- ب. 46.6 في المائة من الأردنيين مشمولين بالضمان الاجتماعي.⁹
- ج. 86 في المائة من الأردنيين مشمولين بالتأمين الصحي، وفقا للأرقام الرسمية.¹⁰
- د. ملكية المنازل هي أكثر الأصول شيوعا التي تملكها معظم الأسر الأردنية بنسبة 67 في المائة، تليها ملكية السيارات بنسبة 40 في المائة.
- هـ. يوجد تباين في حجم الأسر استنادا لمصادر الدخل حيث يرتفع حجم الأسر الفقيرة قياسا الى بقية الفئات.
- و. تبين أن نسبة الحاصلين على شهادات جامعية من ارباب الأسر في الاردن تصل الى 12.6 في المائة.

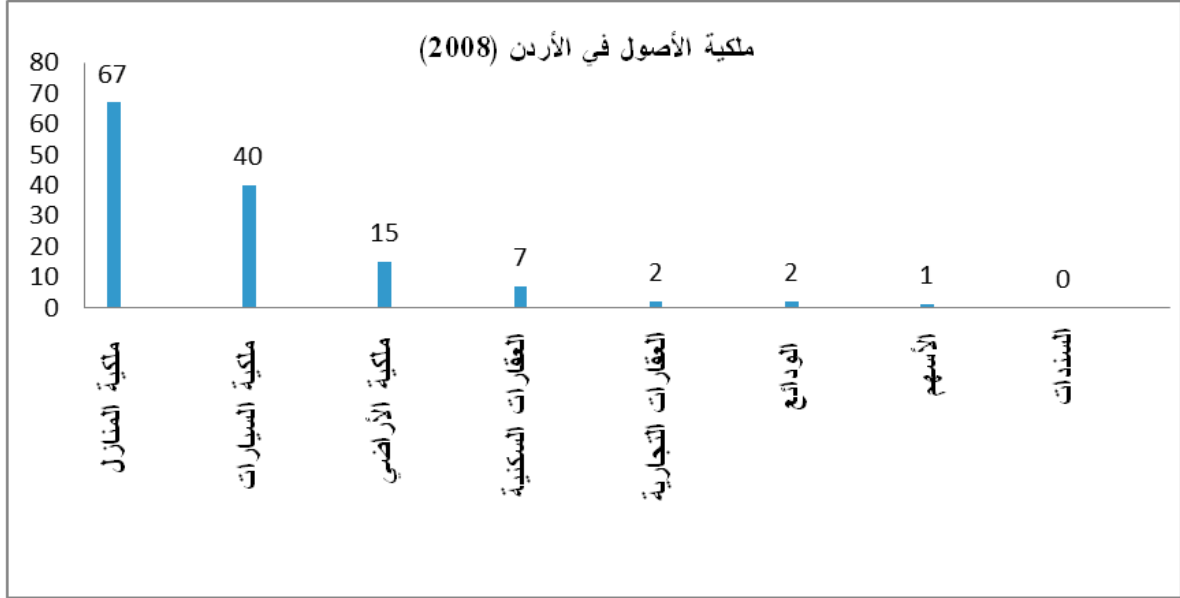
⁶ يتم حساب خط الفقر في الأردن من قبل دائرة الإحصاءات العامة وفقا لمنهجية البنك الدولي. وتستند هذه المنهجية إلى حساب تكلفة الحد الأدنى من الأسعار الحرارية للأفراد في الأردن (التي تعرف بخط الفقر الغذائي)، جنبا إلى جنب مع خط الفقر غير الغذائي (الذي يتم حسابه كنسبة الإنفاق على السلع غير الغذائية من خط الفقر الغذائي) لتشكيل خط الفقر العام. ولمزيد من التفاصيل أنظر: دائرة الإحصاءات العامة، تقرير حالة الفقر في الأردن، تموز 2010.

⁷ تم أخذ هذه المنهجية وتعديلها من ج. وايري، ت. شابيرو، ت. دروت (2007) "معلقة بخيط: التجربة الجديدة للطبقة الوسطى في أمريكا"، معهد ديموس ومعهد الأصول والسياسة الاجتماعية في جامعة برانديز. ويمكن التحقق من نطاق الإنفاق بصورة أكبر أو تحديدها بشكل أقوى من خلال حساب تكلفة المعيشة المتفق عليها للطبقات الوسطى في الأردن. ويحتاج هذا المجال إلى إجراء المزيد من البحوث.

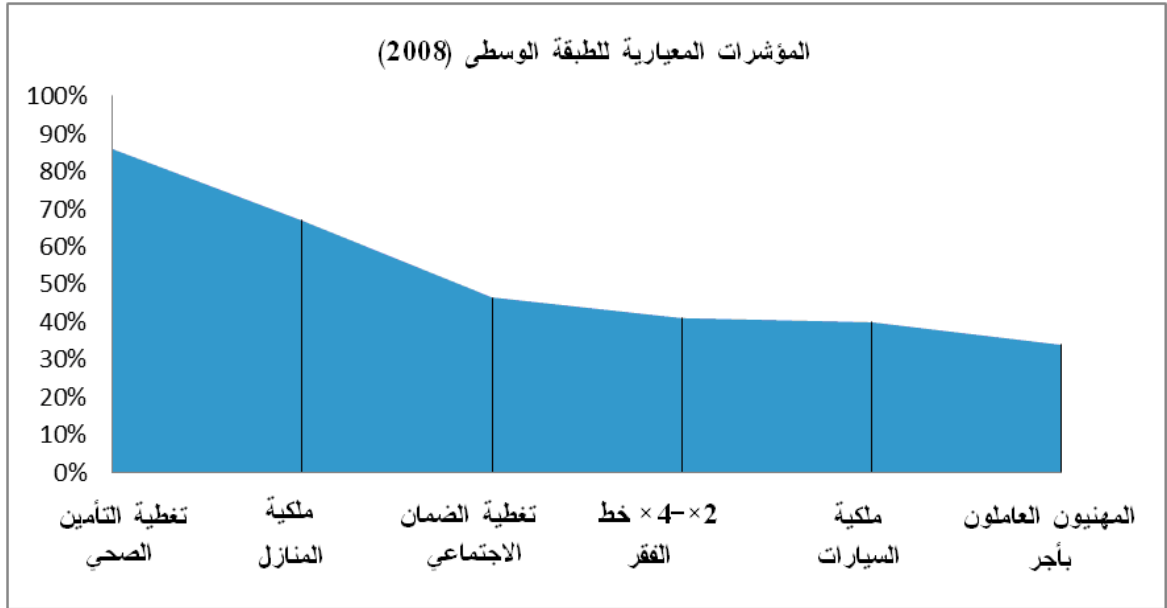
⁸ بيانات مأخوذة من "مسح العمالة والبطالة" لدائرة الإحصاءات العامة لعام 2008، www.dos.gov.jo.

⁹ بيانات مأخوذة من تقرير الضمان الاجتماعي بالأرقام، طبعة 7، 2008، www.ssc.gov.jo.

¹⁰ تلقي ورشة العمل حول التأمين الصحي التي تم إجرائها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالشاركة مع مجلس الضمان الاجتماعي في آذار/ مارس 2010 الضوء على عدم وجود اتفاق بشأن نسبة تغطية التأمين الصحي في الأردن. ونسبة 86 في المائة هي إحدى النسب المتفق عليها على الرغم من أن النسبة تتراوح بين 86 في المائة و 64 في المائة اعتمادا على طبيعة التغطية.



وبأخذ هذه المؤشرات بعين الاعتبار، تبرز صورة أكثر اكتمالا لظروف الطبقة الوسطى في الأردن. خاصة بعد أن يتم مطابقة هذه الخصائص مع معيار الدخل الذي يتم اعتماده في هذه الدراسة، ويستند التحليل التالي على المعيار الذي تم وضعه في البداية المتمثل بضعتين إلى أربعة أضعاف خط الفقر لتعريف الطبقة الوسطى.¹¹



¹¹ في الواقع، تم إجراء تحليل الانحدار لتعريف الطبقة الوسطى وفقا لمتغيرات مثل مستوى تعليم رب الأسرة، والمهنة، وملكية المنزل، وملكية السيارة، وحجم الأسرة، بغض النظر عن النفقات. ولم يسفر هذا عن نتائج معقولة، ويعود ذلك أساسا إلى تعريف رب الأسرة في المسح باعتباره "صانع القرار" بدلا من المعيل الرئيسي. وهكذا نرى أن الإنفاق مقياس عادل للطبقة الوسطى في ضوء تصميم البيانات المتاحة. ومن الصعوبات المنهجية: (أ) اعتماد قياس الطبقة الوسطى على خط الفقر المحسوب، وهذا يفترض ضمنا دقة ذلك الحساب، (ب) تغير سنة الأساس بسبب تغيرات في توزيع وحجم الطبقة الوسطى، (ج) المقارنات حسب الزمن تتطلب أن تبقى سنة الأساس متناسقة دائما.

تحليل البيانات

لمحة عن الأسر من الطبقة الوسطى

تحديد الطبقة الوسطى
باتباع المنهجية المقترحة، تظهر البيانات أدناه الأفراد الذين يبلغ إنفاقهم الفردي السنوي على الأقل ضعفين ولكن ليس أكثر من أربعة أضعاف خط الفقر العام- أي الطبقة الوسطى التي تم تحديدها: وبموجب هذه المبادئ التوجيهية، يترجم هذا إلى نطاق إنفاق سنوي للفرد الواحد عند 2720-1360 دينار أردني لعام 2008.¹²

الجدول 1- أساس تصنيف المجموعات

النسبة من مجموع السكان (%)	الإنفاق الشهري التقريبي للأسر ¹³	متوسط حجم الأسرة	نطاق الإنفاق السنوي الفردي (بالدينار الأردني)	المجموعة
13.3	أقل من 402	7.1	أقل من 680	تحت الفقر
37.5	402 > 657	5.8	680 > 1360	تحت الطبقة الوسطى
35.5	657 > 800	4.8	1361 > 2000	الطبقة الوسطى
5.6	800 > 884	3.9	2001 > 2720	الطبقة الوسطى العليا
41.1	510 > 1.020	4.5	1361 > 2720	مجموع الطبقة الوسطى
8.2	+884	3.9	+ 2721	الطبقة الغنية

الجدول 2- المجموعات الفرعية المفصلة

الحد الأدنى للإنفاق السنوي الفردي (بالدينار الأردني)	الحد الأقصى للإنفاق السنوي الفردي (بالدينار الأردني)	المجموعة الفرعية	المجموعة
117	510	A	تحت الفقر
511	633	B	
634	739 (يبلغ خط الفقر 680 دينار أردني)	C	
740	855	D	تحت الطبقة الوسطى
856	978	E	
979	1121	F	
1122	1318	G	
1319	1628 (تبدأ الطبقة الوسطى من 1360 دينار أردني)	H	الطبقة الوسطى
1629	2308	I	
2311	18225 (تبدأ الطبقة الغنية من 2720 دينار أردني)	J	الطبقة الوسطى العليا والطبقة الغنية

¹² كان خطر الفقر لعام 2008 يبلغ 680 دينار أردني (بناء على أسعار عام 2006) وفقا لما نشرته دائرة الإحصاءات العامة.

¹³ يرجى ملاحظة أن سبب التداخل في نطاقات إنفاق الأسر عبر المجموعات هو التغييرات في متوسط حجم الأسر. والهدف من إدراج هذا العمود هو ببساطة تخفيف التصورات عن الأرقام؛ إلا أن الدراسة موجهة بالإنفاق الفردي- الذي لا يوجد فيه تداخل بين المجموعات. ويجب ملاحظة أن خط الفقر الرسمي المعتمد هو 325 دينار للأسرة المعيارية المكونة من 5.7 شخص.

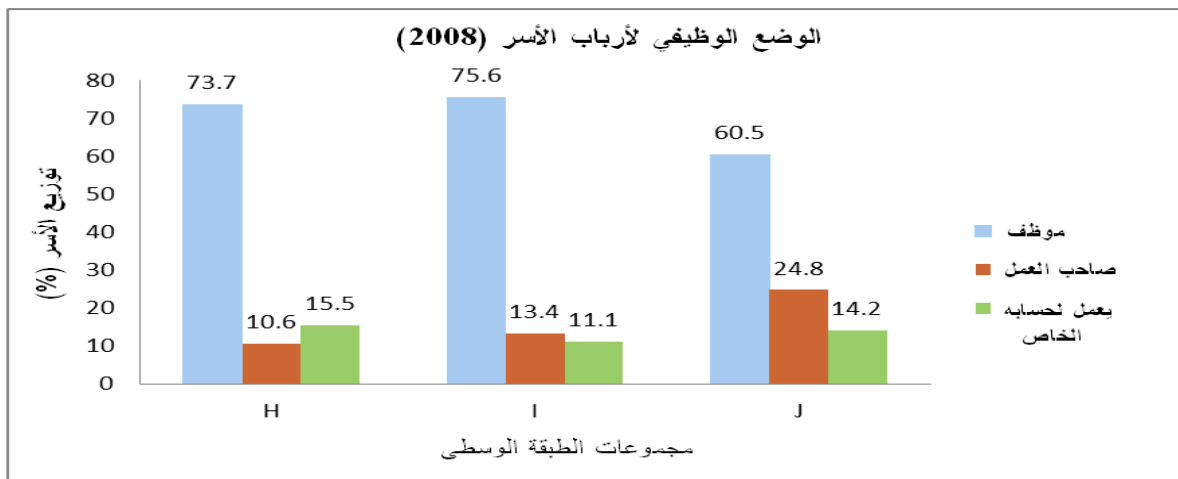
ومن أجل تبرير المجموعات الفرعية المحددة للطبقة الوسطى، تمت دراسة الوضع الوظيفي ونوع المهنة لرب الأسرة للتحقق من دقة النظرية الاجتماعية حول تعريفات الطبقة الوسطى.

لطالما اهتمت نظرية الطبقات الاجتماعية بتعريفات الطبقة الوسطى، وتتنوع المناهج المختلفة لتحليل الطبقات الاجتماعية من خلال زوايا مختلفة:¹⁴

- ينظر نهج "السمات والظروف" إلى الطبقة (بما في ذلك الطبقة الوسطى) من حيث السمات الفردية وظروف الحياة مثل العرق والجنس والتعليم والمهارات والموقع الجغرافي. وسيتم تناول هذا في القسم أدناه حول رسم ملامح الطبقات الوسطى في الأردن.
- يحدد نهج "تجميع الفرص" الطبقات بناء على وصولها إلى واستبعادها من فرص اقتصادية معينة مثل أنواع المهن. وفي هذا النهج، يتم تحديد الطبقة الوسطى من حيث آليات استبعادها عن فرص اكتساب المهارات والتعليم المناسبة لما يسمى وظائف أصحاب الياقات البيضاء (المهنيين ذوي المهارات الذين لا تنطوي وظائفهم على عمل بدوي بسيط).
- أخيراً، يحدد نهج "الاستغلال والهيمنة" الطبقات استناداً إلى قدرة إحدى المجموعات على السيطرة على عمل مجموعة أخرى وعن طريق تقييد الوصول إلى مناصب أو موارد معينة. وفي هذه الحالة، يتم تعريف الطبقات الوسطى تحديداً بأنها تلك التي تجد نفسها في موقف متناقض، حيث تسيطر على عمل آخرين وفي الوقت نفسه تحتاج إلى العمل للبقاء.

وعند الجمع بينها، تسمح لنا هذه النظريات بتحديد مهن الطبقات الوسطى بأنها (i) المديرين والمشرفين، (ii) صغار الموظفين والعاملين لحسابهم الخاص، (iii) الموظفين شبه المستقلين (المهنيين) مثل المصممين أو المهندسين.¹⁵

- بالنظر إلى المجموعات الفرعية للطبقة الوسطى التي تم تحديدها (H و I ونسبة 40 في المائة من J)، نجد أن غالبية أرباب الأسر هم موظفين (70 في المائة)، في حين أن هناك نسبة أصغر إما أصحاب عمل (16.2 في المائة) أو يعملون لحسابهم الخاص (13.6 في المائة).



- من أجل تحديد فيما إذا كانت النسبة المئوية لأرباب الأسر الموظفين هي في وظائف الطبقات الوسطى المحددة أعلاه، تم حساب نسبة كل مجموعة فرعية في كل نوع من أنواع المهن:¹⁶

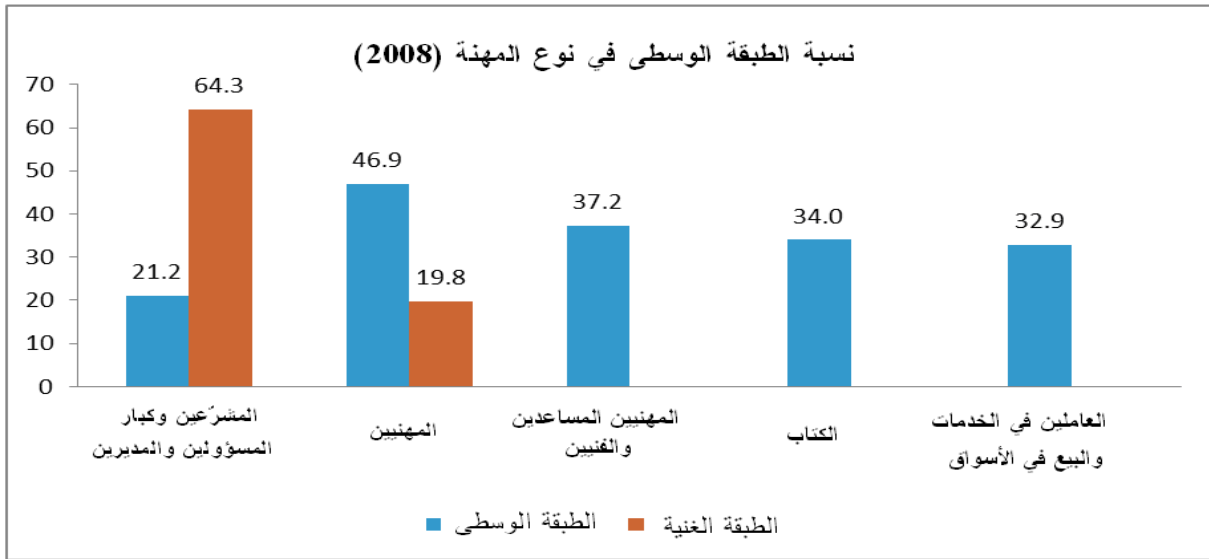
¹⁴ إي. رايت "فهم الطبقات: نحو نهج تحليلي متكامل" في مجلة New Left Review رقم 60، تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر 2009.

¹⁵ إي. رايت "الطبقة والمهنة" مجلة Theory and Society، الطبعة 9، رقم 1، عدد خاص عن العمل والطبقة العاملة (كانون الثاني/يناير 1980). ج. غولدرروب "تحليل الطبقات وإعادة توجيه نظرية الطبقات: حالة التفاوتات المستمرة في التحصيل التعليمي" مجلة The British Journal of Sociology، الطبعة 47، رقم 3، عدد خاص لـ Lockwood. (أيلول/سبتمبر 1996)، الصفحات 481-505.

- كان 21.2 في المائة من المشرّعين وكبار المسؤولين والمديرين ينتمون إلى الطبقة الوسطى العليا في حين أن 46.9 في المائة من المهنيين ينتمون إلى الطبقة الوسطى.

يدل هذا بوضوح على أن المجموعات الفرعية المحددة تمثل مهن الطبقة الوسطى والطبقة الوسطى العليا.

- كان 35 في المائة من المهنيين المساعدين والفنيين والكتاب الإداريين والعاملين في الخدمات ينتمون أيضا للطبقة الوسطى عام 2008 وهكذا، يمكن الافتراض أن المجموعات الفرعية المحددة تمثل أيضا مهن الطبقة الوسطى والطبقة الوسطى الدنيا.

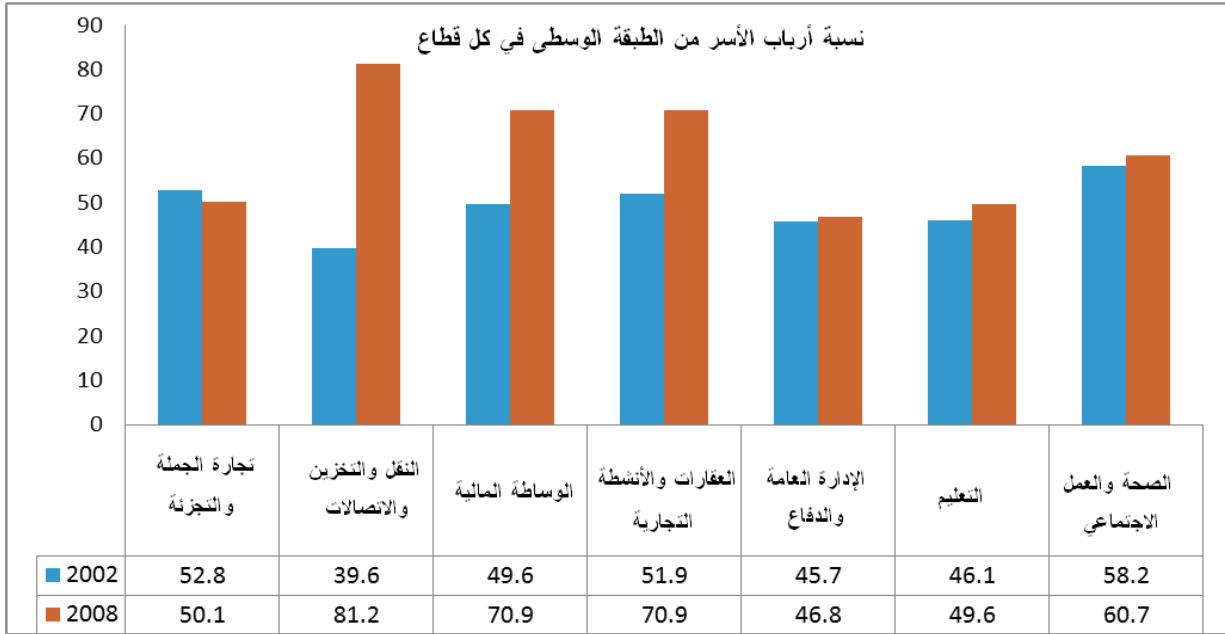


رسم ملامح الأسر من الطبقة الوسطى

- كان متوسط حجم العائلة من الطبقة الوسطى عام 2008 هو 4.5 فرد (كان المتوسط الوطني هو 5.7).
- كانت الأسر من الطبقة الوسطى تشكل 39 في المائة من جميع الأسر التي تعيلها نساء عام 2008. وترتبط الأسر التي تعيلها نساء ارتباطا وثيقا بتزايد ثروة الأسر بسبب هجرة الذكور سعيًا وراء وظائف أعلى أجرا في الخارج والتحويلات النقدية التي تتبع ذلك.
- كانت نسبة 46.2 في المائة من أرباب الأسر الحاصلين على درجة البكالوريوس تنتمي إلى الطبقة الوسطى عام 2008، في حين كانت نسبة 22.7 في المائة تنتمي إلى الطبقة الغنية. وشكل الحاصلون على درجة الماجستير من الطبقة الوسطى نسبة 51.4 في المائة، في حين بلغت نسبة الحاصلين على درجة الماجستير من الطبقة الغنية 26.4 في المائة. وكانت نسبة حملة شهادة الدكتوراة من الطبقة الوسطى تبلغ 45.3 في المائة، في حين كان 49.5 في المائة من حملة الدكتوراة من الطبقة الغنية. يمكننا أن نستنتج أن التعليم العالي والثروة مرتبطان إيجابيا، حيث يجلب التعليم العالي الثروة والعكس صحيح.
- تجدر الإشارة إلى أن 31 في المائة من الحاصلين على درجة البكالوريوس لا ينتمون إلى الطبقة الوسطى أو الطبقة الغنية وهذا له علاقة بنوعية التخصص ومجال التدريب الذي مرت به هذه الفئات.
- يمثل البيانات أدناه نسبة أرباب الأسر من الطبقة الوسطى في عدد من القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2002-2008:

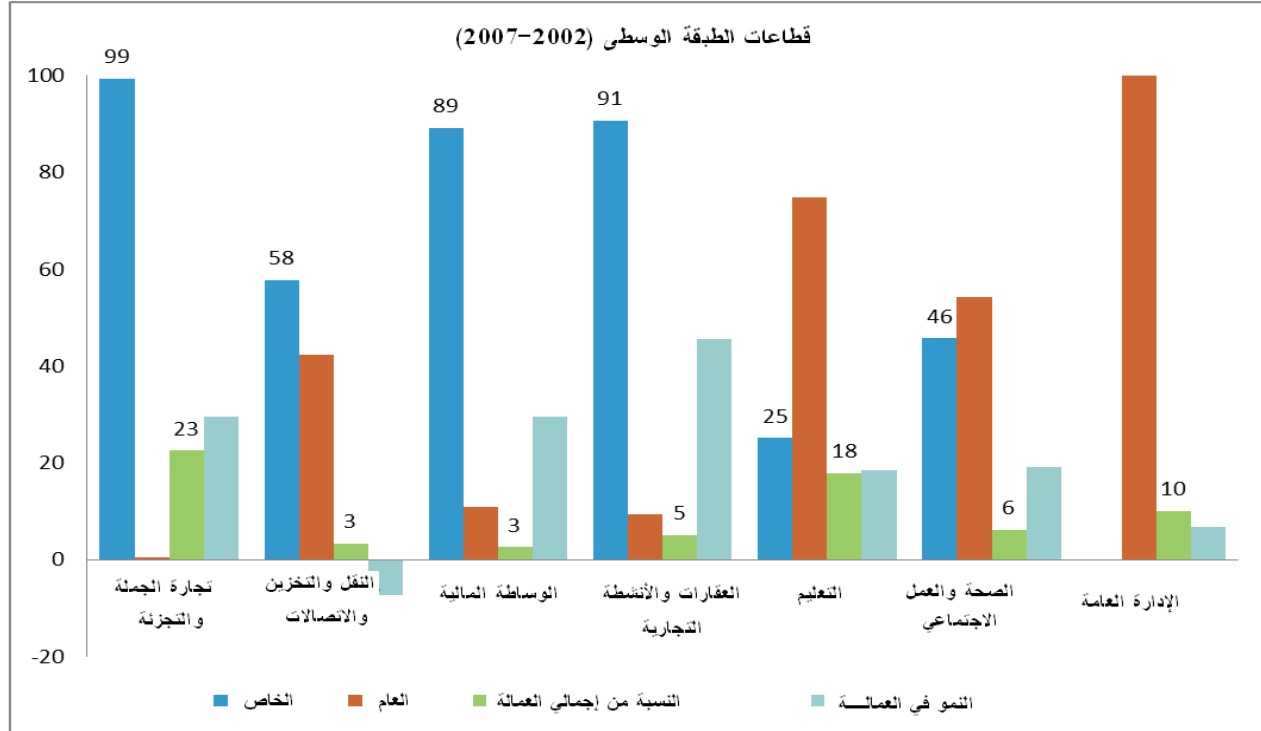
¹⁶ تستند هذه التصنيفات إلى التصنيف الدولي المعياري للمهن الذي بموجبه تتكون المجموعة 1 من المشرّعين وكبار المسؤولين ومديري الشركات والمديرين العاميين. وتتكون المجموعة 2 من المهنيين، في حين تتكون المجموعة 3 من المهنيين المساعدين والفنيين. وتتكون المجموعة 4 من الكتبة الإداريين وموظفي علاقات العملاء، وتتكون المجموعة 5 من العاملين في الخدمات الشخصية والبائعين والعارضين.

- تعمل الطبقات الوسطى في بعض أكبر قطاعات الأردن من حيث العمالة مثل الجملة والتجزئة (تجارة الجملة والعمولة وتجارة التجزئة)، والتعليم (التعليم الابتدائي والثانوي والعالى وتعليم الكبار)، وقطاع الإدارة العامة والدفاع (إدارة الدولة، والخدمات الحكومية، والشؤون الخارجية والنظام العام والأمن).
- النسبة الأعلى من الطبقات الوسطى تعمل في النقل والاتصالات والتخزين (الأنشطة المرتبطة بالنقل الجوي والبري والبحري، ومناولة البضائع، والتخزين والمستودعات)، وقطاع التمويل (التأمين والوساطة المالية مثل البنوك والشراء بالفروض وسمسة الأسهم)، وقطاع العقارات والأعمال التجارية (مثل الدعاية، والمحاسبة، والاستشارات، والقانون، وتكنولوجيا المعلومات وأنشطة بحوث الشركات)، والصحة (الطب وطب الأسنان والمستشفيات والعيادات بالإضافة إلى الطب البيطري) وقطاع العمل الاجتماعي.¹⁷



- كان النمو في عمالة الطبقة الوسطى بين الأعوام 2002 و 2008 مدفوعاً بقطاع النقل والتخزين والاتصالات، وقطاع الوساطة المالية، وقطاع العقارات والأعمال التجارية.

¹⁷ للحصول على المزيد من المعلومات حول هذه القطاعات، يرجى الرجوع إلى التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التفتيح 3، متوفر على الموقع <http://unstats.un.org/unsd/cr/registry/regcst.asp?Cl=2>.



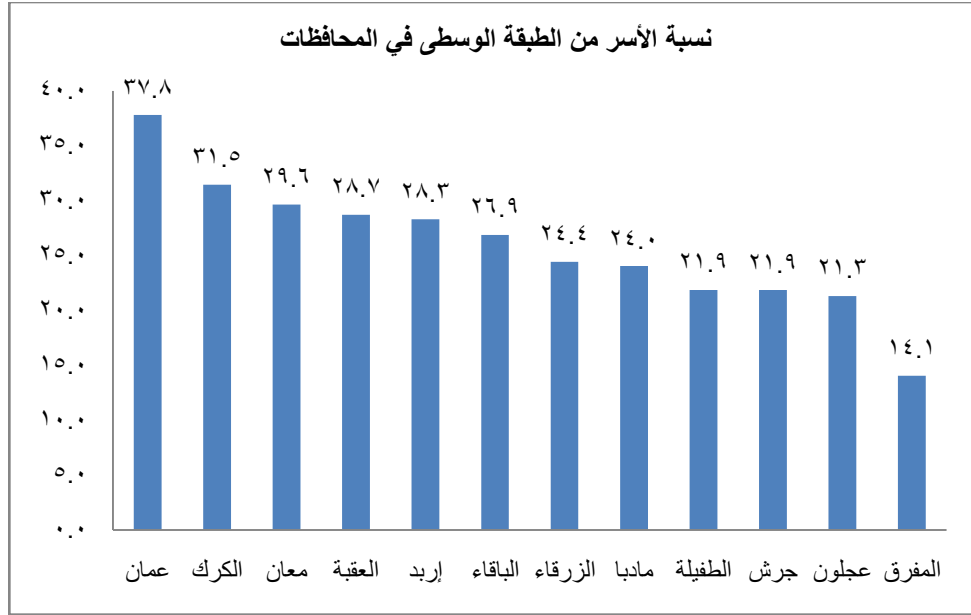
• يوضح الرسم البياني أعلاه تصنيف واضح بين الأنواع المختلفة للطبقة الوسطى من حيث الوظائف:

• الطبقة الوسطى المدفوعة بالقطاع العام التقليدي التي تعمل في مجالات التعليم والصحة والعمل الاجتماعي والإدارة العامة. وتشارك هذه القطاعات بخصائص مهمة لنمو الطبقة الوسطى، هي الأمان الوظيفي والفوائد. وفي حين أن مجالي التعليم العام والإدارة العامة يوظفان نسبة كبيرة من إجمالي العمالة، إلا أنه ليس هناك مجالاً كبيراً للمزيد من النمو في هذه القطاعات.

• الطبقة الوسطى الجديدة والناشئة المدفوعة بالقطاع الخاص التي تعمل في مجال تجارة الجملة والتجزئة، والتمويل، والنقل، والاتصالات، والعقارات والأعمال التجارية. وتعتبر قطاعات التمويل والعقارات والاتصالات بين القطاعات الأعلى أجراً في الأردن. وتتطلب هذه القطاعات أيضاً مستويات متقدمة من التعليم والتدريب في مجالات متخصصة وبالتالي فإن الوصول إليها يقتصر على أولئك القادرين على الحصول على المهارات اللازمة وتحمل الأعباء المالية المترتبة على ذلك. وتشكل العمالة في هذه القطاعات نسبة صغيرة من إجمالي العمالة ولكنها أظهرت معدلات نمو مرتفعة. ستسمح السياسات التي تمكن هذه القطاعات من النمو من حيث إجمالي العمالة بإيجاد المزيد من الوظائف للطبقات الوسطى والمساهمة في نمو الطبقة الوسطى.

• من حيث الموقع الجغرافي، شكلت الأسر من الطبقة الوسطى 32.2 في المائة من الأسر الحضرية و 22.2 في المائة من الأسر الريفية. ويبين هذا أن الطبقات الوسطى ظاهرة حضرية نسبياً وتتركز في عمان وإربد ومادبا والعقبة، وهو ما يتيح اتباع سياسات تستهدف مناطق جغرافية ومن خلال مبادرات محددة.

ومن الإجمالي، تشكل الطبقة الوسطى 32.2% من الأسر التي تقطن المدن، و 22.2% من الأسر التي تقطن الريف،



*البيانات أعلاه تتعلق بحجم الأسر ضمن الطبقة الوسطى في كل محافظة بالنسبة لمجموع أسر المحافظات، وهي لذلك تظهر اختلافاً عن توزيع الأفراد.

الاتجاهات في توزيع الدخل والإنفاق 2008

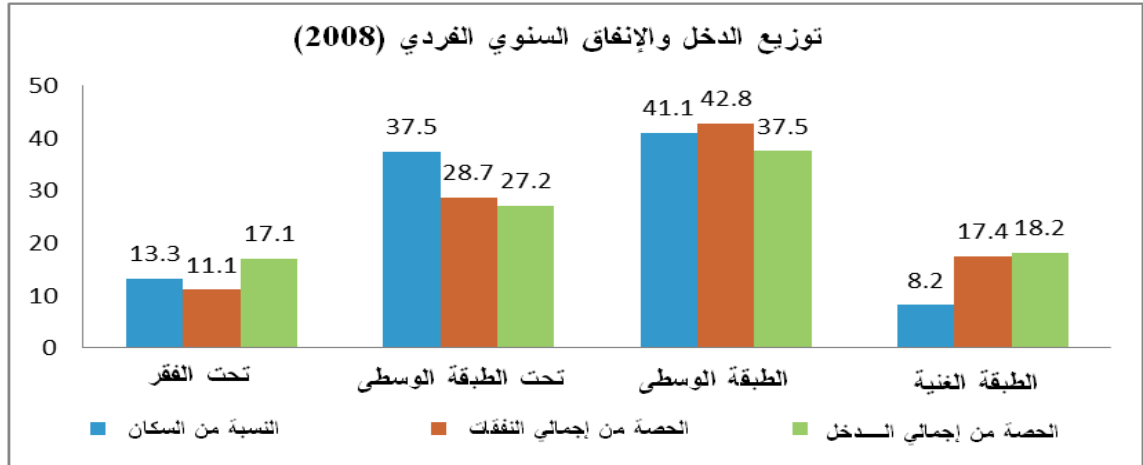
الجدول 3- توزيع الإنفاق لعام 2008

مجموعات الإنفاق السنوي الفردي (بالدينار الأردني)	النسبة من إجمالي النفقات (%)	توزيع الأفراد (%)	التوزيع التراكمي للأفراد (%)
أقل من 300	0.2	0.3	0.3
300 > -400	0.8	1.1	1.4
400 > -500	2.1	2.5	3.9
500 > -600	3.4	4.3	8.2
600 > -700 (يبلغ خط الفقر 680 دينار أردني)	4.6	6.7	14.9 (13.3% تحت الفقر)
700 > -800	5.5	6.9	21.8
800 > -900	5.6	7.8	29.5
900 > -1000	6.5	7.3	36.8
1000 > -1200 (تبدأ الطبقة الوسطى عند 1360 دينار أردني)	11.1	14.0	50.8
1200 > -1400	8.8	11.1	61.9
1400 > -1600	7.3	8.3	70.2
1600 > -1800	5.8	6.0	76.2
1800 > -2000	4.1	4.6	80.7
2000 > -2200 (تبدأ الطبقة الغنية عند 2720 دينار أردني)	4.7	5.6	86.3
2200 > -3000	12.1	5.5	91.8
3000 +	17.4	8.2	100

الجدول 4- توزيع الدخل لعام 2008

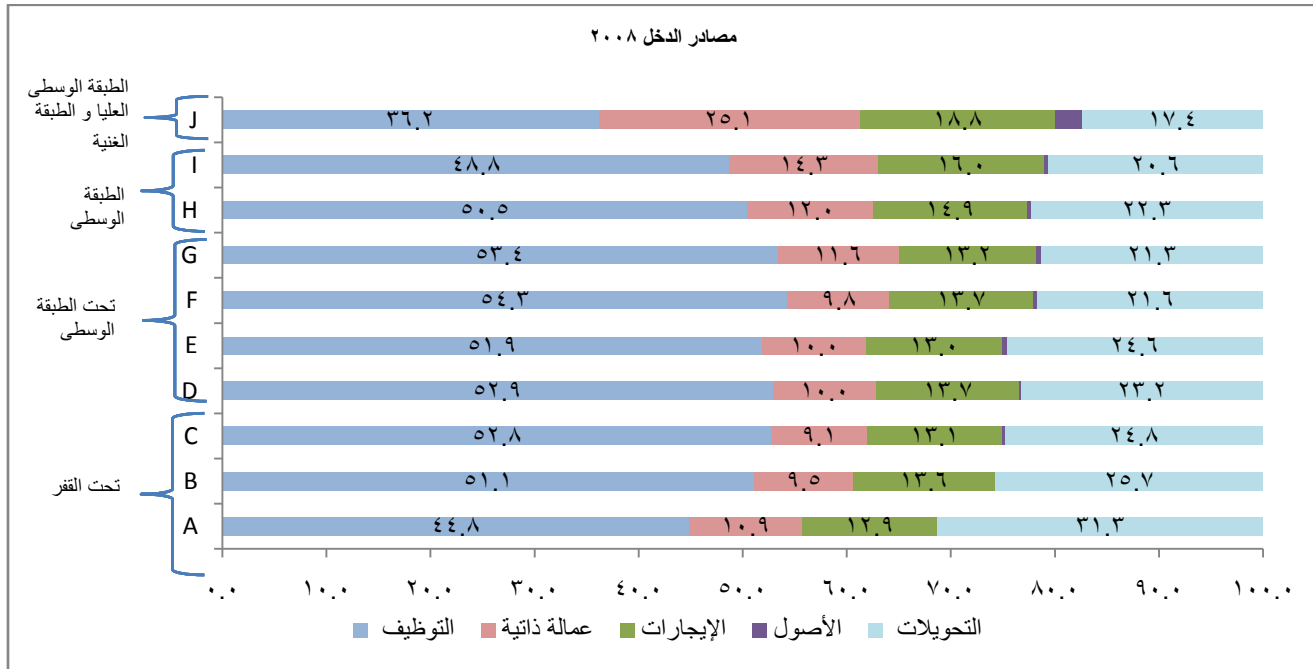
مجموعات الدخل السنوي الفردي (بالدينار الأردني)	النسبة من إجمالي الدخل (%)	توزيع الأفراد (%)	التوزيع التراكمي للأفراد (%)
أقل من 300	1.0	2.4	2.4
300 > 400	2.3	4.1	6.4
400 > 500	4.0	6.1	12.6
500 > 600	4.9	8.0	20.5
600 > 700	5.0	8.2	28.6
700 > 800 (يبلغ خط الفقر 680 دينار أردني)	6.0	6.9	33.7
800 > 900	5.6	7.2	42.8
900 > 1000	5.6	7.1	49.9
1000 > 1200	10.0	11.1	61
1200 > 1400 (تبدأ الطبقة الوسطى عند 1360 دينار أردني)	7.7	9.2	70.2
1400 > 1600	6.9	6.1	76.3
1600 > 1800	5.4	4.6	80.9
1800 > 2000	4.8	3.9	84.8
2000 > 2200	3.7	3.7	87.6
2200 > 3000 (تبدأ الطبقة الغنية عند 2720 دينار أردني)	9.0	9.3	94.1
3000 +	18.2	5.9	100

- في عام 2008، شكل الأفراد تحت خط الفقر نسبة 13.3 في المائة من السكان، وكانوا يجنون ما نسبته 17.7 في المائة من إجمالي الدخل وينفقون 11.1 في المائة من إجمالي النفقات.
- تتكون الفئة تحت الطبقة الوسطى من الأفراد الذين يقع إنفاقهم الفردي السنوي فوق خط الفقر وأدنى بضعفين من خط الفقر الرسمي. وتأتي هذه الفئة بين الطبقة الفقيرة والطبقة الوسطى الدنيا. وهذه الفئة يمكن استهدافها لمنعها من الوقوع تحت خط الفقر من خلال تحسين فرص التعليم والتدريب وتسهيل وصولها الى فرص العمل التي يمكن ان تساعد على تحسين أوضاعها، وفي عام 2008، كانت الفئة تحت الطبقة الوسطى تمثل 37.5 في المائة من السكان، وكانوا يجنون ما نسبته 27.2 في المائة من إجمالي الدخل وينفقون 28.7 في المائة من إجمالي النفقات.
- في عام 2008، كانت الطبقات الوسطى تشكل 41.1 في المائة من السكان. وكانوا يجنون ما نسبته 37.5 في المائة من إجمالي الدخل وينفقون 42.3 في المائة من إجمالي النفقات.
- شكل عدد الأفراد الذين ينفقون أكثر من خط الفقر بأربعة أضعاف نسبة 8.2 في المائة من مجموع السكان عام 2008. وكانوا يجنون 18.2 في المائة من إجمالي الدخل وينفقون 17.4 في المائة من إجمالي النفقات.



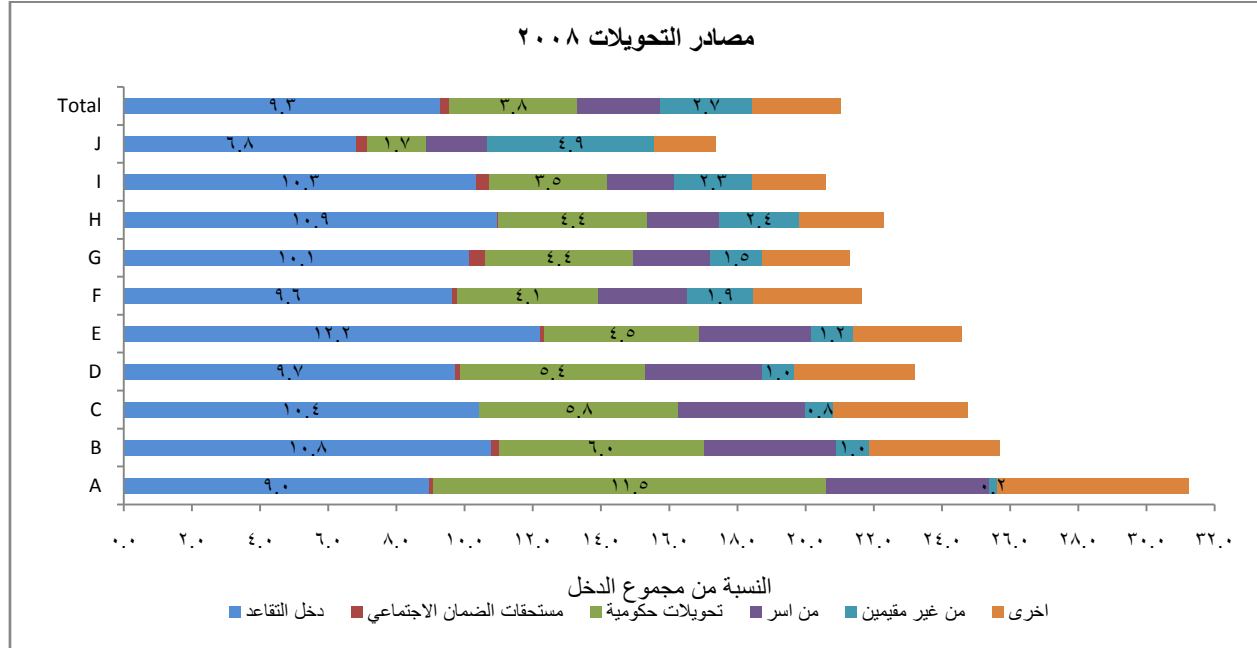
مصادر الدخل المتغيرة

في حين لا تزال الأجور من الوظائف أهم مصدر للدخل، إلا أنها ليست المصدر الوحيد. فالأردنيون يعتمدون أيضا على التحويلات الحكومية (مثل المساعدة المالية من صندوق المعونة الوطنية)، والحوالات المالية من الخارج، والملكية والإيجارات، والأصول ومكاسب رأس المال كمصادر دخل إضافية.¹⁸



¹⁸ وفقا لدائرة الإحصاءات العامة، فإن تعريفات مصادر الدخل هي كما يلي: يتم تعريف التوظيف بأنه دخل من الأجور، ويتم تعريف العمالة الذاتية بأنها دخل متأتي من أنشطة التوظيف الذاتي، وتعرف الإيجارات بأنها قيمة العقارات المملوكة بالإضافة إلى الدخل المتأتي من الممتلكات المؤجرة وأصول مادية أخرى، والأصول هي دخل متأتي من الفائدة على الأسهم والأوراق المالية، في حين يتم تعريف التحويلات بأنها دخول متأتية من المساعدة المالية الحكومية وأشكال أخرى غير حكومية من المساعدة فضلا عن الحوالات المالية من الخارج.

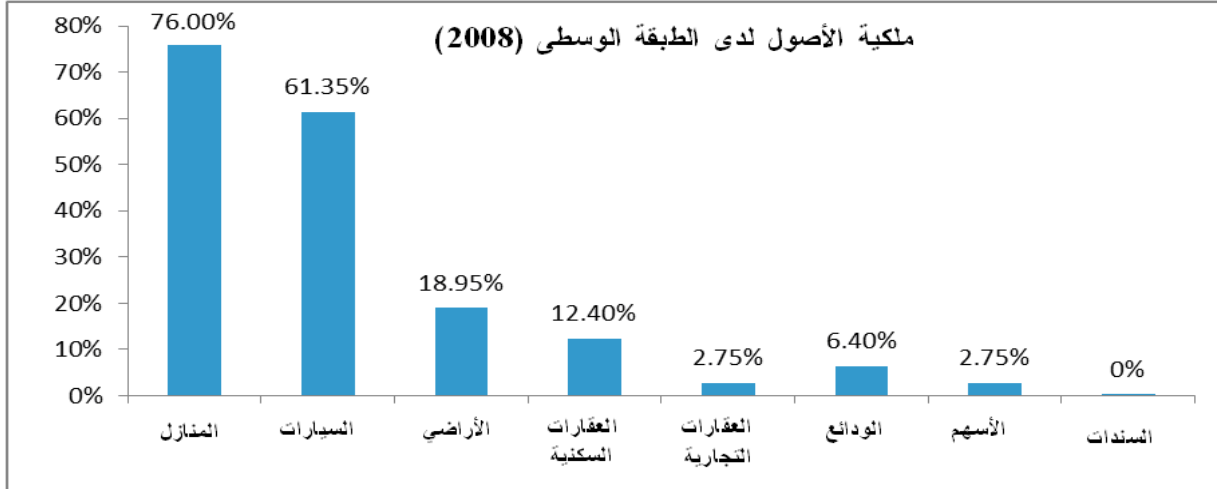
- ومع الارتقاء في المجموعات العشرية تتغير طبيعة التحويلات من مساعدات حكومية (وغير حكومية) إلى حوالات مالية من الخارج. والرسم البياني أدناه يظهر تفاصيل التحويلات ويفرق ما بين التحويلات المتأتية من مصادر حكومة وما بين تلك المتأتية من الخارج.



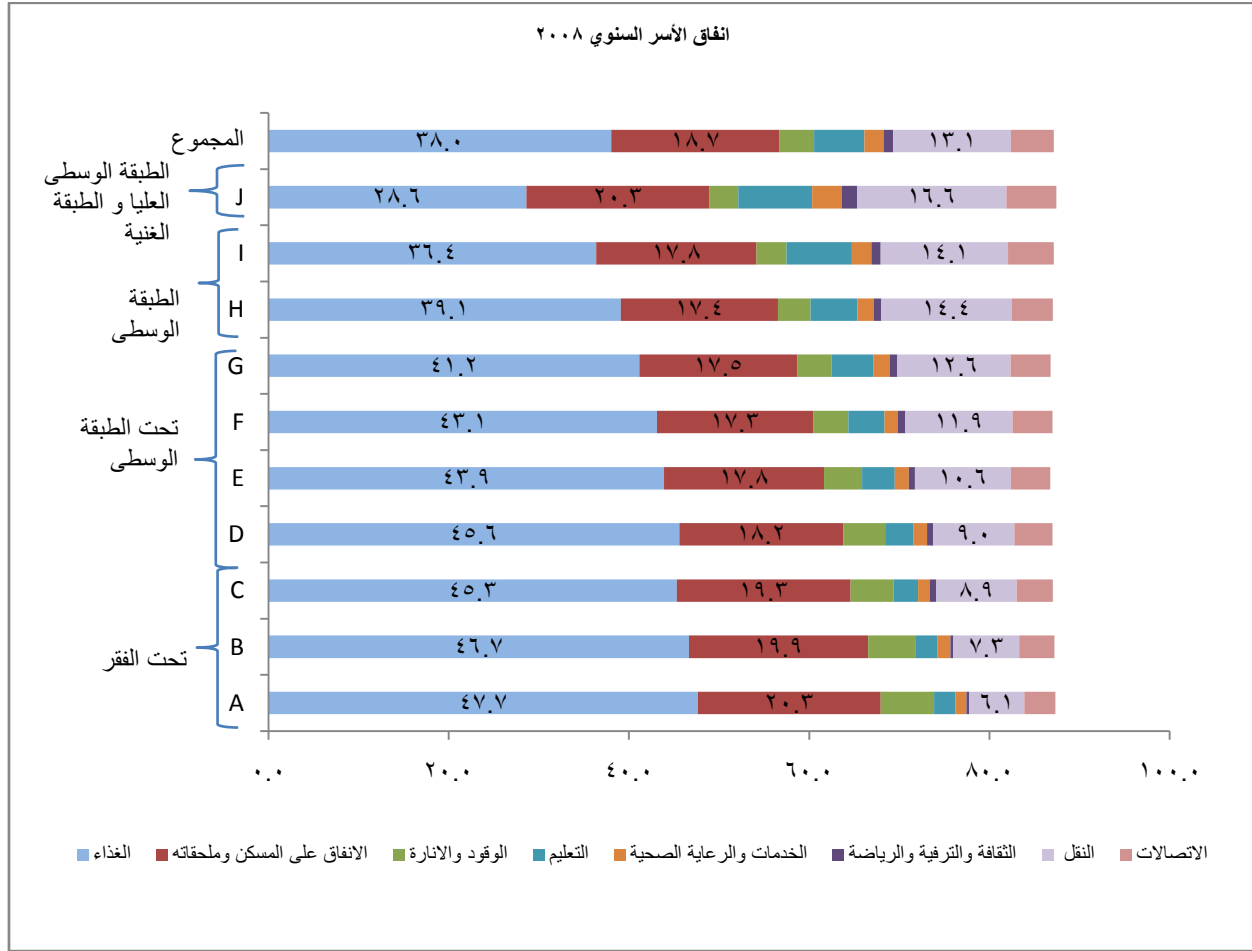
- تعتمد الطبقة المتوسطة العليا والطبقة الغنية أكثر من غيرها على العمالة الذاتية بنسبة 25.1 في المائة من إجمالي الدخل، وهما الأقل اعتماداً على الدخل من الأجور بنسبة 36.2 في المائة.
- قد يعكس هذا زيادة في قدرات هذه المجموعة في مجال إنشاء المشاريع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويجب أن تهدف تدابير السياسة إلى حماية مثل هذه الشركات والسماح لها بمواصلة نموها.
- على العكس من ذلك، فإن الطبقة الوسطى والفئة تحت الطبقة الوسطى هما الأكثر اعتماداً على الدخل من الأجور بنسبة 50 في المائة ونسبة 53.1 في المائة على التوالي.
- تشكل مصادر الدخل غير المنتجة على شكل ايجارات، وموجودات، وتحويلات 37.2% بالمتوسط من دخل الطبقة الوسطى. فهذا الاعتماد على دخول غير انتاجية؛ من غير أجور العمل، يعكس توجهات الطبقة الوسطى في الأردن فيما يخص قيمة العمل الجاد، والابتكار، والريادة. وهذا أيضاً، يعكس أنماط الاستهلاك داخل الطبقة الوسطى والتي تضعف العلاقة ما بين المهن و/أو الرواتب والإنفاق.
- شكلت الأصول نسبة 0.5 في المائة من إجمالي الدخل عام 2008. والمجموعة الوحيدة التي تظهر حصة كبيرة نوعاً ما من الأصول هي المجموعة الفرعية "J" عند نسبة 2.5 في المائة، والمكونة من الطبقة الوسطى العليا والطبقة الغنية.
- الأصل الأكثر شيوعاً من الأصول المملوكة من قبل الطبقة الوسطى هو منازلهم بنسبة 76 في المائة، يليه ملكية السيارات الخاصة بنسبة 61.4 في المائة. وتملك 14 في المائة من الطبقة الوسطى أراضي مقارنة بنسبة 23 في المائة من الطبقة

الوسطى العليا والطبقة الغنية. ومن الملاحظ أن الأصول المالية مثل الأسهم والسندات تشكل نسبة ضئيلة للغاية من الأصول المملوكة من قبل أفراد في الأردن.

- تعتبر ملكية الممتلكات (الإيجارات) والأصول قوة تحويلية للعائلات، حيث تمثل شبكة الأمان بالنسبة للعائلات في الأوقات الصعبة.

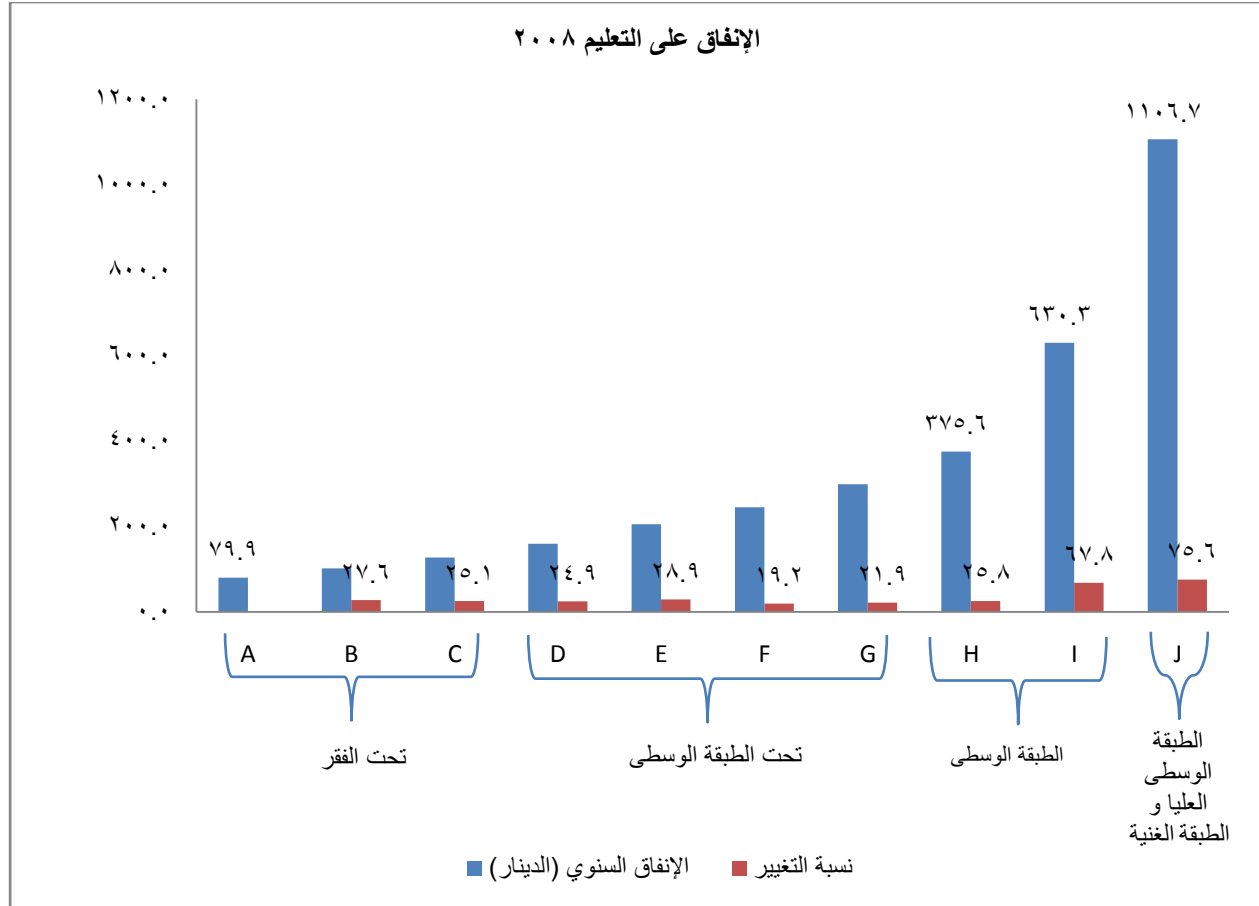


أنماط إنفاق الأسر



- يتضح من الرسم البياني أعلاه أن الاستهلاك على الطعام يشكل الحصة الأكبر من إجمالي النفقات، يليه الإنفاق على النقل والمصاريف المنزلية¹⁹ ومع الارتقاء في المجموعات العشرية من الأكثر فقرا إلى الأكثر ثراء، يلاحظ انخفاض الإنفاق على الطعام كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق، حيث يتم تخصيص جزء أكبر من الدخل للإنفاق على مواد أخرى.
- بأسعار عام 2008، بلغت نسبة إنفاق الأسر من الطبقة الوسطى على الطعام 37.8 في المائة من إجمالي النفقات، في حين شكلت المصاريف المنزلية نسبة 17.6 في المائة وشكل النقل والاتصالات نسبة 18.9 في المائة.
- هناك تباينات كبيرة في الإنفاق على التعليم، من الناحيتين النسبية والمطلقة. أنفقت أثرى شريحة من السكان حوالي ضعفي المبلغ الذي أنفقته من الطبقة الوسطى وأكثر بنسبة أربعة عشر ضعفا تقريبا من المبلغ أنفقته أكثر شرائح السكان فقرا.

¹⁹ يتم تعريف نفقات النقل بأنها قيمة السيارة المملوكة، وخدمة السيارات وتكاليف التأمين، وقيمة وسائل النقل المملوكة الأخرى، وتكلفة وسائل النقل المستخدمة الأخرى. ويتم تعريف نفقات الإسكان والنفقات ذات الصلة الأخرى بأنها قيمة الإيجار أو الإيجار المحتمل لمنزل مملوك، والتأمين على المنازل، والتكاليف الأمنية، وتكاليف الصيانة، وفواتير الماء والصرف الصحي. جميع التعريفات مأخوذة من كتيب مسح نفقات ودخل الأسرة (2008، دائرة الإحصاءات العامة، الأردن).



- يمكن تفسير الاختلافات في الإنفاق على التعليم عبر الفئات السكانية بحقيقة أن الأثرياء فقط يملكون خيار دفع تكاليف التعليم الخاص المرتفع، في حين أن الفئات الأكثر فقرا تعتمد على نظام التعليم الحكومي.
- إنفاق وزارة التربية والتعليم على التعليم الحكومي يخفف نوعا ما التناقضات في إنفاق الأسر على التعليم. إلا أن الفجوة بين أثري وأفقر الطلاب في الأردن لا تزال واسعة وسيظل الحراك الاجتماعي محدودا ما لم يتم معالجة أوجه النقص في التعليم الحكومي.

الملحق 1- استعراض المنشورات حول هذا الموضوع: قياس الطبقة الوسطى

الطبقة الوسطى مصطلح يحتمل تفسيرات عديدة، وهو يعكس عموماً القدرة على العيش بشكل مريح. ويرتبط عادةً بامتلاك سكن مستقر، ورعاية صحية، وفرص تعليمية تمتد حتى التعليم الجامعي، ومعاشات تقاعدية والأمن الوظيفي، والمدخرات والدخل المتاح. كذلك يرتبط بهذا المصطلح نشاطات أخرى تتعلق بالثقافة والانخراط في الحياة العامة وأحياناً الأنشطة السياسية. وتأتي تعريفات الطبقة الوسطى عادةً من بيانات الدخل، وتستخدم هذا المعيار لتكون أساساً للخصائص النوعية لهذه الفئة الاجتماعية.

النهج الكمي - ينشأ من الدخل والنفقات²⁰

أ. تعرّف النهج المطلقة الطبقة الوسطى بأنها مجموعة ثابتة في نطاق الدخل أو الاستهلاك. ويعرّف خاراس (منظمة التعاون الاجتماعي والتنمية، 2010) الطبقة الوسطى العالمية بأنها الأفراد في نطاق 10 إلى 100 دولار أمريكي في معادل القوة الشرائية في اليوم الواحد (يترجم هذا إلى المجموعتين العشريتين 5 و 9 في توزيع الدخل العالمي)؛ ويستخدم بانيرجي وبافلو (2007) مقياس الإنفاق الفردي اليومي البالغ 2 إلى 4 دولار يومياً و 6 إلى 10 دولار. ويستخدم البنك الدولي (2007) تعريف الطبقة الوسطى العالمية بأنها أولئك الذين تتراوح دخولهم بين متوسط المستوى في البرازيل وإيطاليا. ويقسم كاشيل (2008) توزيع الدخل إلى أخماس ويخصص الأخماس الثلاثة الوسط للطبقة الوسطى.

ب. تنظر النهج النسبية إلى توزيع الدخل أو الإنفاق وتضع الطبقة الوسطى في المقياس. يعرّف إيسترلي (2000) الطبقة الوسطى بأنها أولئك الذين يقعون بين المعدلات المنوية 20 و 80 من توزيع الدخل (المجموعتين العشريتين 2 إلى 8). يعرّف بيردسال وغراهام وبيبتيناو (2002) الطبقة الوسطى بأنها أولئك الذين يجنون بين 75% و 125% من متوسط الدخل. وتبدأ ليسميرسيس (2007) تعريفها للطبقة الوسطى في الولايات المتحدة بمتوسط دخل الأسرة وتحدد نطاق الطبقة الوسطى بين المعدلات المنوية 20 و 80. ويقترح كاشيل أيضاً أنه يمكن استخدام الاعتماد على المسافة من خط الفقر العام لقياس الطبقة الوسطى، ويعتمد آيري وآخرون على نطاق الدخل البالغ أكثر بضعفين إلى أقل بستة أضعاف خط الفقر العام.

ج. قد يكون النهج النسبي مفيداً لاستكشاف فرضية الدخل النسبي التي تربط السعادة والرضا بالموقع في إجمالي توزيع الدخل والإنفاق. وانطلاقاً من وجهة النظر هذه، يتم تصور الرفاه الاقتصادي في سياق اجتماعي محدد حيث يتم تعليق نفس القدر من الأهمية على عدم المساواة كالتالي يتم منحها لتلبية مجموعة من الاحتياجات أو الظروف.

باستخدام مؤشرات نوعية أو معيارية ومعايير مقياسية

أ. يتم استخدام مقاييس نوعية لإعطاء معنى وقيمة أكبر للنهج الكمي. وتستخدم ليسميرسيس (2007) مثال القرض العقاري، وملكية السيارات، والتأمين الصحي باعتبارها الخصائص الرئيسية للأسر من الطبقة الوسطى في الولايات المتحدة في السبعينيات. وفي التسعينيات، تذكر الدراسة أن السيارة الثانية وتكاليف رعاية الأطفال هي إضافات جديدة. ويدمج آيري وآخرون (2007) التعليم الجامعي بالإضافة إلى المؤشرات المذكورة أعلاه. ومن الواضح أن التاريخ والثقافة يلعبان دوراً كبيراً في تحديد المؤشرات النوعية للطبقات الوسطى في دول مختلفة.

ب. هناك نهج نوعي أكثر تحديداً في منشورات وبيبر وماركس. وفي هذه الحالة، يتم تعريف الطبقة الوسطى وفقاً لعلاقتها مع الآخرين في القوى العاملة (بغض النظر عن الدخل). وبالنسبة لرابيت (1980) يتم تعريف الطبقات الوسطى بأنها الأفراد الذين إما يعملون لحسابهم الخاص، أو الموظفين المستقلين، أو الذين يشغلون مناصب إدارية. وسيحدد النهج الوظيفي الطبقة الوسطى وفقاً لسماتها الاجتماعية مثل التعليم والأهم من ذلك نوع المهنة (المهنيين والمهن الإدارية أو المهن اليدوية) كما هو موضح في مخطط غولدرتروب للطبقات (1996).

باستخدام التصور الذاتي

أ. النهج الثالث لتعريف الطبقة الوسطى هو الاعتماد على استطلاعات الرأي العام والسماح للناس أنفسهم بتحديد ما يلزم ليكون المرء من الطبقة الوسطى. ويرتبط هذا بالنهج النسبي حيث يفيد في فهم الكيفية التي يقرر فيها الناس مواقعهم وكيف يمكن أن ينعكس هذا على القيم والآراء المتعلقة بالوضع الاجتماعي والاتجاهات على مر الزمن.

ب. تبدأ الأمثلة على مثل هذه المسوح بدراسة بيتر تاونسند الرائدة عن الفقر النسبي (1979) التي سألت فيها المجيبين السلع التي تعتبر من الضروريات للحفاظ على ظروف معيشية لائقة في المملكة المتحدة.

²⁰ قد تكون النفقات مقياس أكثر دقة للثروة عند الاعتماد على الإبلاغ الذاتي من خلال مسوحات دخل ونفقات الأسر، حيث يقلل المجيبون أهمية دخلهم عادة.

ج. يمكن تعديل وإعادة صياغة هذا النهج بحيث يُطلب من المجيبين التحدث بتفصيل أكبر عن تصوراتهم حول ما يلزم ليكون المرء من الطبقة الوسطى. وتشمل الأمثلة مسح معهد بيو للأبحاث بعنوان "داخل الطبقة الوسطى: الأوقات السيئة تصيب الحياة الجيدة" (2008)، قاعدة بيانات المركز الوطني لبحوث الرأي العام في جامعة شيكاغو عن التحديد الذاتي للطبقة الاجتماعية، ومشروع صحيفة نيويورك تايمز بعنوان "الطبقة مهمة" (2005).

تقع المنهجية التي يتبعها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التي تحدد الطبقات الوسطى بأنها الأفراد الذين ينفقون أعلى بضعفين وليس أكثر من أربعة أضعاف خط الفقر، في مدرسة الفكر النسبية. وسيتم دائما الطعن بصحة تعريفات الطبقة الوسطى ومن الصعب توفير مقاييس دقيقة لمجموعة يعتقد معظم الناس أنهم ينتمون لها. بالتالي، من غير المهم كثيرا التشديد بشكل كبير على تعريف دقيق. ويجب أن ينصب التركيز على عدد الأفراد الذين يقعون تحت فئة معينة على مر الزمن، حتى لو كان هناك عنصر العشوائية بشأن حدودها.

الملحق 2- المراجع وقراءات أخرى

- (1) بانيرجي، أ. وبافلو، إي. (2007) "ما هي الطبقة الوسطى حول الطبقات الوسطى في أنحاء العالم؟" قسم الاقتصاد في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، ورقة العمل 29-07، كامبردج.
- (2) بيردسال، ن.، غراهام، سي. وبيتيناتو، س. (2002) "عالقون في النفق: خلط الوسط؟" ورقة عمل 14، معهد بروكينغز، واشنطن العاصمة.
- (3) كاشل، ب. (2008) "من هي الطبقة الوسطى؟" تقرير مركز خدمة بحوث الكونغرس RS22627، مكتبة الكونغرس، واشنطن العاصمة.
- (4) إيسترلي، دبليو. (2002) "إجماع الطبقة الوسطى والتنمية الاقتصادية"، ورقة عمل أبحاث السياسة 2346، البنك الدولي، واشنطن العاصمة.
- (5) جي. غولدرروب "تحليل الطبقات وإعادة توجيه نظرية الطبقات: حالة التفاوتات المستمرة في التحصيل التعليمي" مجلة The British Journal of Sociology، الطبعة 47، رقم 3، عدد خاص لـ Lockwood. (أيلول/سبتمبر 1996)، الصفحات 505-481.
- (6) خاراس، هـ. (2010) "الطبقة الوسطى الناشئة في الدول النامية" ورقة عمل مركز التنمية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 285، باريس، فرنسا.
- (7) ليسميرسيس، م. (2007) "الطبقة الوسطى في خطر" دليل إلى القضايا لمنظمة Century Foundation، نيويورك.
- (8) المركز الوطني لبحوث الرأي العام، "المسح الاجتماعي العام" الذي يتم إجرائه منذ عام 1972 في جامعة شيكاغو، شيكاغو.
- (9) صحيفة نيويورك تايمز (2005) "الطبقة مهمة"، أيار/مايو 2005، نيويورك.
- (10) تايلور، ب. وآخرون (2008) "داخل الطبقة الوسطى: الأوقات السيئة تصيب الحياة الجيدة" معهد بيو للأبحاث، نيسان/أبريل 2008.
- (11) تاونسند، ب. (1979) الفقر في المملكة المتحدة: مسح لموارد ومستويات معيشة الأسر، دار نشر Penguin Books، لندن.
- (12) وايري، ج. شابيرو، ت. ودروت، ت. (2007) "معلقة بخيط: التجربة الجديدة للطبقة الوسطى في أمريكا"، بحث مشترك لديموس ومعهد الأصول والسياسة الاجتماعية في جامعة برانديز، نيويورك.
- (13) البنك الدولي (2007) "الآفاق الاقتصادية العالمية 2007: التعامل مع موجة العولمة التالية" البنك الدولي، واشنطن العاصمة.
- (14) إي. رايت (2009) "فهم الطبقات: نحو نهج تحليل متكامل" في مجلة New Left Review رقم 60، تشرين الثاني/نوفمبر-كانون الأول/ديسمبر.
- (15) إي. رايت (1980) "الطبقة والمهنة" مجلة Theory and Society، الطبعة 9، رقم 1، عدد خاص عن العمل والطبقة العاملة (كانون الثاني/يناير 1980)، الصفحات 177-214.